د. حسام جريس*

الخطة الاقتصادية الجديدة في إسرائيل: مؤشرات انفلات**

مقدمة

التدهور الاقتصادي الحاصل منذ أواخر التسعينيات وحتى اليوم يعرقل الاقتصاد الاسرائيلي بمجالات عدة، أبرزها هبوط الاستثمارات والانتاج وتراجع الفعاليات الاقتصادية وانخفاض حجمها بمعظم القطاعات وبالاساس: الصناعة، البناء، المواصلات والاتصالات، الزراعة، الخدمات، السياحة وغيرها.

الكساد الاقتصادي المتميز بتراجع معدلات النمو وهبوط الناتج القومي بنسبة ١٪ في سنة ٢٠٠١ وبنسبة ١,٢٪ في سنة ٢٠٠٢، هذا الكساد سببه عوامل خارجية وداخلية كثيرة أدت إلى ازدياد ظواهر عدم الاستقرار الاقتصادي وهروب الكثير من المستثمرين الذين فضلوا تشغيل أموالهم في أماكن أخرى .. قد تكون مجدية اقتصادياً أكثر.

النمو السلبي للناتج في السنوات الاخيرة أثّر تأثيراً ملحوظاً على تراجع دخل الفرد بنسبة ٦,٣٪ خلال هذه السنوات، وهذا الامر لم يسبق له مثيل في تاريخ الاقتصاد الاسرائيلي.

كبر القطاع العام وازدياد مصاريف الحكومة العامة من جهة وانخفاض مدخولات الدولة من الضرائب والتخوف من ارتفاع العجز الحكومي ودينها كان أحد الاسباب الرئيسية لتصميم خطة اقتصادية جديدة تخرج إسرائيل من المأزق الاقتصادي الحاصل بها منذ بداية النصف الثاني من التسعينيات، والذي بدأ يتفاقم نتيجة الوضع الأمني في المنطقة والعالم، التباطؤ الحاصل في الاسواق العالمية والازمات المختلفة التي ضربت معظم الصناعات المرتكزة إلى العلم والمعرفة، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول.

*محاضر في قسم الاقتصاد، جامعة بن غوريون – بئر السبع.

**ملخص محاضرة نظمت مؤخراً في المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»/رام الله.

عمليات إنعاش الاقتصاد الاسرائيلي لم تنجح بتاتاً وعليه فشل مشروع تحفيز الطلب على البضائع الاسرائيلية في الاسواق العالمية.

كل هذه الامور مجتمعة زادت قلق صنّاع القرار الاسرائيلي ودفعتهم إلى العمل على إرجاع الاستقرار الاقتصادي شيئاً فشيئاً ومنع حدوث تدهور إضافي، ومما ألزم الحكومة باتباع خطة اقتصادية تشمل مئات البنود المتعلقة بأهداف ترمي إلى قلب الاوضاع الراهنة.

يمكن تقسيم أهداف الخطة الاقتصادية إلى قسمين رئيسيين: أولاً تنفيذ ملاءمات بميزانية الدولة وتقليص العجز الحكومي إلى نسبة ٢٪ في سنة ٢٠٠٨ (بدلاً من ٦-٧٪ كما هو عليه اليوم) من مجمل الناتج القومي أي بما معناه إنجاع مبنوي طويل الامد للقطاع العام وإدخال إصلاح بعمل أجهزة القطاعات العامة. ثانياً خلق أجواء وظروف تمكن الاقتصاد الاسرائيلي من العودة إلى مسلك النمو الاقتصادي طويل الامد (إلى ما كان عليه سنة ١٩٩٥، حيث نما الناتج القومي بنسبة تفوق ١٠٪).

هذان الامران سوف يضمنان زيادة الفعاليات الاقتصادية وتشجيع النجاعة والاستقرار على المدى البعيد.

يجدر بالذكر أن الخطة أقرت قانونياً في الكنيست الاسرائيلي في شهر حزيران ٢٠٠٣.

أهداف الخطة الاقتصادية

أولاً: إنجاع مبنوي طويل الامد لأجهزة القطاع العام

١. تقليص مصاريف الاجور في القطاع العام

القطاع العام في إسرائيل هو من أحد أكبر القطاعات محلياً وعالمياً. فعلى الصعيد المحلي يشغل القطاع العام خمسمائة ألف عامل بعدة مجالات منها السلطات المحلية، الشركات الحكومية، المكاتب الحكومية، سلطة البريد، سلطة الموانئ، سلطة القطارات، سلطة البث وأجهزة الامن والشرطة (لايشمل ذلك العاملين في مؤسسات الجيش والمجندين) وغيره. أما على الصعيد العالمي فإن نسبة القطاع العام تفوق نسبته في معظم دول العالم.

أحد المصاريف الكبيرة في القطاع العام في إسرائيل هي مصروفات الاجور والمعاشات والتي تشكل مركباً كبيراً من ميزانية الدولة، أضف إلى ذلك أن محاولات الحكومة لتقليص القطاع العام باءت بالفشل على مرّ السنين وبالاساس لم ينجح العاملون في وزارة المالية بتخفيض أجور العاملين في هذا القطاع بسبب معارضة منظمة العمال الكبرى «الهستدروت» (كل عامل يعمل في أجهزة القطاع العام يكون عضواً بمنظمة العمّال الهستدروت) وعليه فإن الهستدروت تملك قوة غير عادية إذ تستطيع شل عمل الاجهزة المختلفة إذا فرضت على أعضائها (العاملين في أجهزة القطاع العام) الاضراب وعدم المثول للعمل.

التزايد المستمر بحجم القطاع العام من حيث عدد الوظائف أو من حيث معدل ارتفاع الاجور كان بمثابة ظاهرة خطيرة جداً تتناقض حسب كل الآراء مع ظواهر تقليص الفعاليات الاقتصادية الحاصلة في إسرائيل في السنوات الاخيرة. فمثلاً إزداد عدد الوظائف في القطاع العام بأكثر من ١٩٫٤٠٠ وظيفة منذ سنة ١٩٩٢ وارتفع معدل الاجور بأكثر من ٣٠٪ وبالمقارنة مع ١٢٪ في القطاع الخاص.

تقرر من هذا المنطلق تقليص عدد الموظفين في القطاع العام وفصل ١٠٪ منهم (أي حوالي خمسين ألف عامل)، بالاضافة إلى تقليص الاجور بنسب تتراوح بين٥٫٦٪ حتى ٢١٪ وذلك بالتعاون مع منظمة العمال الهستدروت، هذا القرار يشمل كل العاملين بخدمة الدولة وأصحاب الوظائف المرموقة في السلطات الحكومية، المدراء العامين للشركات الحكومية، العاملين حسب عقود عمل شخصية، المدراء العامين بالوزارات المختلفة ورجال الشرطة والعاملين بأجهزة الامن والعاملين بالسلطات المحلية، العاملين بمكاتب التأمين الوطني وبكل الوزارات والمكاتب الحكومية، العاملين بسلطة البريد، العاملين بسلطة الاذاعة والتلفزيون والعاملين بسلطة الموانئ، المطارات والقطارات وما إلى ذلك.

٢. تغيير مبنى تشغيل العاملين بخدمة الدولة

في كثير من الاحيان لم تكن إدارة أجهزة القطاع العام بأيدي الحكومة بشكل تام ولم تتحقق نجاعة اقتصادية فيما يتعلق بتشغيل عمال بخدمة الدولة. فقد فرضت الهستدروت على كل مشغل أن يعطي حقوقاً كاملة لكل عامل بدأ عمله بخدمة الدولة منذ اليوم الاول لتشغيله، ولهذا فقد عانى نظام تشغيل العمّال من تعقيدات كثيرة وعدم مرونة يصعبان إدارة ناجعة للقوى العاملة وبالاخص عمليات

نتنياهو: مع الإصلاحات الاقتصادية القاسية.

فصل العاملين في خدمة الدولة. فعلى سبيل المثال اذا أرادت وحدة عامة معينة فصل عامل، كان الامر يستغرق أو يستمر مدة سنة في حالة فصل بسبب عدم ملاءمة العامل (بهدف إنجاع عمل الوحدة)، أو يستمر مدة سنتين في حالة فصل بسبب تقليصات. هذان الامران منعا الوحدات العامة المختلفة من فصل العمال ولم تبادر أية وحدة إلى اتخاذ خطوات من هذا القبيل، ما أدى إلى ارتفاع معدل عمر العاملين وعددهم بشكل مستمر يشوش عمل الوحدات من حين لآخر.

ستعطي الخطة الاقتصادية الجديدة الحكومة إمكانية إدارة القوى البشرية والعاملة في خدمة الدولة بهدف زيادة نجاعة القطاع العام ومرونته والعمل على تغيير اتفاقات العمل الجماعية المتعلقة بفصل العمال وتشكيل لجنة حكومية تسّهل عملية فصل العّمال وإعداد قوائم بأسماء المفصولين، وذلك بالتعاون مع الهستدروت وإغلاق وحدات عامة معينة أو ضمها إلى وحدات أخرى، تقليل المدة اللازمة لفصل العامل إلى شهرين بدلاً من سنة أو سنتين وتغيير الانظمة المتعلقة بملاءمة الافراد للعمل وتشغيل عمال بخدمة الدولة عن طريق مقاولين خارجيين، وتمكين العامل أن يحصل على حقوقه كاملة ومساواتها مع حقوق العاملين القائمين بعد فترة عمل لا تقل عن سنتين، ونقل عمال بخدمة الدولة من وحدة لأخرى وعدم تشغيل عمّال إضافيين بخدمة الدولة حتى سنة ٢٠٠٨.

٣. تقليص أو إلغاء زحف الاجور بالقطاع العام

الارتفاع المستمر بإجور العاملين بخدمة الدولة كان سببه الرئيسي زحف الاجور الناتج من جراء حصول العامل بالقطاع العام على لقب أكاديمي أو حصوله على درجة متقدمة أكثر أو بسبب بقائه وتقدمه بالعمل. فعلى سبيل المثال: اذا حصل شرطي على لقب أكاديمي، فان ذلك يخوله بالحصول على إضافة تتراوح بين ٢٠٪ – ٣٠٪ (يتعلق باللقب إذا كان لقباً أولاً أو ثانياً) إذا حصل العامل على درجة أعلى فإن ذلك يخوله بالحصول على اضافة بنسبة ٥٪ من معاشه. معدل الزحف العام سنوياً كان بين ٢.٥٪ – ٣٪ وهذا يزيد الامور تعقيدا إذا أخذنا بعين الاعتبار تضخماً مالياً منخفضاً (حوالي ١٪) وقد يكون سالباً في نهاية سنة ٢٠٠٤.

من جراء ذلك قررت الحكومة بخطتها الاقتصادية وقف زحف الاجور في القطاع العام وخدمة الدولة ويتضمن ذلك إطالة فترة تشغيل العّمال حسب درجة معينة، وتغيير شروط العمل التي تخول العامل الحصول على إضافة بسبب حصوله على لقب أكاديمي أو بسبب الاقدمية.

٤. تغيير عقود العمل لأصحاب الوظائف المرموقة بخدمة الدولة والعاملون في بعض الشركات الحكومية

أصحاب الوظائف المرموقة بخدمة الدولة والعاملون ببعض

الشركات الحكومية مثل: شركة الكهرباء وشركة الاتصالات «بيزك» يتمتعون بدخل عالٍ جداً قد يصل إلى مئات الالوف من الشواكل شهرياً، فمثلاً معدل الاجور للعاملين بشركة الكهرباء يصل إلى حوالي ٥٠ ألف شيكل شهرياً وللعاملين بسلطة المواني قد يصل إلى ٣٠ ألف شيكل شهرياً. الفوارق بين العمّال «العاديين» وبين العاملين بوظائف إدارية شاسعة جداً قد تصل إلى عشرات الالوف من الشواكل.

هذه الفوارق ستقلص بصورة جذرية ضمن الاصلاحات المدخلة بأجهزة القطاع العام وستغير أيضاً شروط إنهاء العمل لأصحاب الوظائف المرموقة بخدمة الدولة، بحيث يستطيع مدير عام وزارة المالية أن يمتلك صلاحيات واسعة بهذا الشأن.

٥. إنجاع جهاز هبات التكملة للعاملين بالقطاع العام

القانون السابق في إسرائيل كان يسمح لكل عامل أن يتعلم دورات تكملة بأي موضوع حتى لو لم يتعلق ذلك بشكل مباشر بمجال عمله وأن يحصل على اضافة لمعاشه، وهذا الامر أدى إلى خروج الكثير من العمال (وأحياناً على حساب الدولة) للاندماج بدورات تكملة، وعليه فقد تقرر إلغاء كل هذه الامتيازات وإعطاء العامل إضافة لمعاشه في حالة حصوله على دورة تكملة تمس بمجال عمله فقط، وبشرط أن تقرر لجنة خاصة تؤلف من قبل الحكومة بهذا الامر.

٦. تحديد عدد الخارجين من الشرطة وأجهزة الامن إلى التقاعد

تمتع العاملون بأجهزة الامن والشرطة بحق الخروج إلى التقاعد في سن مبكرة (قبل سن ٦٥ كما هو متبع عند باقي العمّال) وقد ألزم ذلك الحكومة بدفع مخصصات تقاعد كبيرة حتى موتهم وإعطاء هؤلاء الخارجين عدة امتيازات من ضمنها إمكانية شراء الادوات الكهربائية والاثاث بأسعار منخفضة بشكل ملحوظ قد تصل نسبة التخفيض إلى ٤٠٪ أو ٥٠٪ أحياناً.

في خطتها الاقتصادية، قررت الحكومة تحديد عدد الخارجين من أجهزة الامن والشرطة إلى التقاعد وتقليل المخصصات المدفوعة لهؤلاء المتقاعدين وإلغاء الهبات المختلفة الممنوحة لهم عند تقاعدهم.

٧. أنظمة جديدة لصناديق التقاعد القديمة

إحدى المشاكل الرئيسية في إسرائيل تتعلق بصناديق التقاعد القديمة، ألزمت الحكومة باغلاق هذه الصناديق وعدم قبول أي أعضاء جدد لها، وذلك بسبب العجز الحاصل في هذه الصناديق الاخذ بالاتساع من سنة لأخرى. هذا العجز يقدر اليوم بمبلغ ١٢٧,٥ مليارد شيكل، وضَع الحكومة بمأزق حرج وبالذات عدم قدرة هذه الصناديق على سداد ديونها لأعضائها المتقاعدين وعليه فقد التزمت الحكومة بإحداث إنعاش شامل وناجع لهذه الصناديق وإيجاد حلول لهذه المعضلة. معظم الاعضاء في هذه الصناديق هم من العاملين المتقاعدين من القطاع العام، وهذا يزيد العبء على ميزانية الدولة، لأن مسؤولية دفع مخصصات التقاعد لهؤلاء المتقاعدين تقع على الحكومة.

إدارة الصناديق القديمة كانت قد فشلت في تنفيذ خطط الانعاش التي كانت قد تقررت سابقاً بحيث زاد هذا الفشل من عدم التأكد والاستقرار لدى أعضاء هذه الصناديق.

أخذت الحكومة على عاتقها إدارة هذه الصناديق لكي تكون المشكلة أقل قساوة وفتحت صناديق تقاعدية جديدة متوازنة. بالاضافة لذلك تقرر وفق الخطة الجديدة تعيين مدراء مخولين من قبل الحكومة لهذه الصناديق، بيع ممتلكات الصناديق من أجل دفع التزاماتها وتغيير معادلات حساب حقوق الاعضاء بكل ما يتعلق بمخصصات التقاعد، توحيد أنظمة عمل جميع صناديق التقاعد، جباية عمولة إدارة من كل عضو بهذه الصناديق، رفع سن الاستحقاق إلى ٦٧ سنة للرجال والنساء (بدلاً من ٦٠ سنة للنساء و ٦٥ سنة للرجال كما هو عليه اليوم)، تحويل مبلغ ٦٧,٤ مليار شيكل لإعانة الصناديق القديمة ورفع نسبة إشتراك العمّال بهذه الصناديق من ٥٪ إلى ٧,٥٪ من معاشه وإلزام العاملين بخدمة الدولة دفع رسوم إدارة بنسبة ٢٪ إضافية من معاشهم.

٨. إصلاحات بجهاز التعليم

المصاريف القومية المخصصة لجهاز التربية والتعليم تشكل حوالي ١٠٪ من مجمل الناتج القومي، وهي نسبة عالية جداً اذا قارناها مع معظم الدول الاوروبية، لكن هذه الجهود المستثمرة والموارد المعطاة لجهاز التربية والتعليم لم تعط إنتاجاً تربوياً وتعليمياً ملائماً بحيث كان حجم الانتاج التربوي صغيراً جداً، مما يدل على عدم نجاعته باستغلال هذه الموارد بالشكل الصحيح.

زيادة المراقبة على تنفيذ الميزانية في المكاتب الحكومية، فقد كان تجنيد أو اعتزال قوى عاملة بالمكاتب الحكومية بمسؤولية الوزارات المختلفة ولم يكن لمحاسب وزارة المالية السيطرة الكاملة على تجنيد أو اعتزال القوى العاملة، وقد نتج عن ذلك في كثير من الاحيان تناقض بين وحدات وزارة المالية المسؤولة عن تنفيذ ميزانية الدولة وبين وحدات الوزارات الاخرى التي كانت تعين القوى العاملة بدون أن تأخذ بعين الاعتبار وجود مصادر ميزانيات، وبالتالي قد يؤدي هذا الامر إلى الخروج عن نطاق ميزانية الوزارة المحددة مسبقاً.

وزارة التربية والتعليم تقرر المضامين والاهداف التربوية بكل المدارس، تنفذ هذه المضامين وتراقب إنجازات المدارس بجميع المجالات، أضف إلى ذلك أن تحويل الميزانيات كان يمر عبر مراحل عديدة تحدث خللاً وتشل أحياناً عمل بعض المدارس. فمثلاً خصصت الميزانيات حتى اليوم حسب عدد الصفوف وليس حسب عدد الطلاب وننتج عن ذلك أضرار جسيمة لمعظم المدارس التي لا تستطيع إدارة شؤونها بتاتاً.

الاصلاحات المتعلقة بجهاز التعليم تتعلق بما يلي: توزيع الموارد بشكل ناجع، وأن يقتصر عمل الوزارة على تحديد المضامين والاهداف التربوية ومراقبة الانجازات بشكل مستمر بينما يكون تنفيذ هذه الاهداف نفسه بيد المدارس ذاتها مع إعطائها استقلالية بإدارة شؤونها وميزانياتها والحصول على هذه الميزانيات حسب عدد الطلاب وليس حسب عدد الصفوف. تغيير المبنى التنظيمي لجهاز التربية والتعليم، توزيع صلاحيات الوزارة بين الجهات المختلفة: مدراء معلمون لجان جماهيرية طلاب وغيره، والسماح للجان أولياء الامور واللجان الجماهيرية التعرف عن كثب على فعاليات المدرسة وتوحيد المدارس الاعدادية والثانوية تحت إدارة واحدة، أي بما معناه تقسيم التعليم إلى قسمين: تعليم إبتدائي وفوق الابتدائي، وبذلك قد يقل عدد الطلاب النازحين عند الانتقال من المدارس الاعدادية إلى المدارس الثانوية.

تقرر أيضاً إلغاء جميع المحّفزات للمعلمين في مناطق أفضلية «ب» فمثلاً كان معلمو مناطق شمال إسرائيل يحصلون على مساعدات مالية من أجل السكن والمواصلات عند خدمتهم في قرى النقب في جنوب إسرائيل، هذا الامر سيلغى تماماً.

٩. توحيد السلطات المحلية

في إسرائيل هناك ٢٦٦ سلطة محلية منها حوالي ١٥٠ سلطة يبلغ عدد سكان كل واحدة أقل من عشرة الاف نسمة، وهي بالاساس مركزة في الوسط العربي في إسرائيل. تعتقد الحكومة أن كثرة السلطات المحلية يسبب إضاعة قسم كبير من الموارد ويؤدي إلى عدم نجاعة اقتصادية وإلحاق أضرار بتزويد الخدمات للسكان وتصعّب عمليات تطوير هذه السلطات. في دراسة أجراها باحثو وزارة المالية ومن خلال فحوصات اقتصادية ومقارنات دولية تم التوصل إلى ضرورة تقليل عدد السلطات المحلية التي تعد أقل من عشرة الاف نسمة وتوحيد هذه السلطات تحت سلطة واحدة.

تهدف الحكومة من خلال هذا التوحيد إلى زيادة النجاعة الاقتصادية المتعلقة بعمل السلطات المحلية وإنجاع توزيع الموارد الحكومية بصورة أفضل وتحسين مستوى الخدمات البلدية، مثل التربية والصحة، الثقافة الرياضة وغيرها، وتحفيز الاستثمارات بالمواصلات الداخلية وتحسين التخطيط الهندسي.

بناء عليه تقرر تقليل عدد السلطات المحلية من ٢٦٦ إلى ١٥٠ سلطة، تجميد استيعاب عمّال جدد في السلطات المحلية وتقليل عدد النّواب للرؤساء الذين يتقاضون معاشاً. كل نائب رئيس يكلف الدولة مبلغ ٦٥٠ ألف شيكل سنوياً وهذا معناه أنه بالوضع الحالي تدفع الدولة مبلغاً إجمالياً قدره ٣٠٠ مليون شيكل كمصاريف أجور للنواب سنوياً، تقرر تنزيل عدد النّواب من ٤٠٠ نائب إلى ١٥٠ نائباً وتقليل مصاريف الاجور من ٣٠٠ مليون شيكل إلى ١٠٠ مليون شيكل. فيما يلي عدد النّواب بالسلطات المحلية:

من ١٠٠٠٠ نسمة	سيكون بدون أي نائب.
من ١٠٠٠١–٥٠٠٠٠	سيكون للرئيس نائب واحد.
من ٥٠٠٠١– ١٠٠٠٠٠	سيكون للرئيس نائبان.
من ١٠٠٠٠١	سيكون للرئيس ثلاثة نّواب

بالاضافة إلى ذلك تقرر رفع الضرائب البلدية بنسبة ٣,٢٪ سنوياً.

١٠. فرض عقوبات اقتصادية ومدنية على المخالفين من التأمين الوطني ومن مجالات الضرائب

فالكثير من المواطنين يحصلون على مخصصات التأمين الوطني (مخصصات بطالة، تأمين الدخل، استكمال الدخل وغيره)، وقسم كبير منهم يحاول الحصول على هذه المخصصات بالخداع، بالاضافة لذلك هناك الكثير من المتهربين من دفع الضرائب المباشرة وغير المباشرة. تقدير أولي لهذا التهرب يصل إلى حوالي ٣٠٠ مليون شيكل، وعليه فقد تقرر فرض عقوبات اقتصادية مع إمكانية تقديم المخالفين للمحاكمة وزيادة عوامل الردع بتنفيذ مخالفات في هذا الصدد. تنفيذ هذه البنود يلزم الحكومة التعاون مع أجهزة الشرطة لكشف مثل هذه الحالات وعدم تكرارها. ستغرّم فئات المخالفين بمبالغ قد تصل إلى مئات الالوف من الشواكل وبالذات سيتم التعرض لمن لا يصرّح أبداً أو لمن يصرّح بشكل كاذب.

١١. إجبار الوحدات الحكومية المختلفة على نقل معلومات لوزارة المالية

هنالك بعض الامور التي لم يكن لوزارة المالية سيطرة تامة عليها فمثلاً: حساب دين الدولة لمتقاعديها من الوحدات الحكومية لم ينفذ في وزارة المالية وإنما كانت كل وزارة تتخذ إجراءات مستقلة لحساب مستحقات التقاعد.

سوف تعمل الحكومة على تغيير هذا الواقع وتلزم الوحدات الحكومية بأن تكون خاضعة لحسابات موحدة يجريها محاسب وزارة المالية ويدخلها بميزانية الدولة بشكل مرتب. وهذا بالطبع سيزيد من نجاعة الوحدات الاقتصادية على المدى البعيد. على صعيد وزارة الدفاع، كشف مراقب الدولة في تقريره الاخير أن أجهزة الامن ووزارة الدفاع تقوم بتنفيذ بعض المشاريع دون أن يكون عليها مراقبة خارجية، هذه المشاريع تكلف مبالغ طائلة قد تصل إلى عدة مليارات وتلزم الدولة بالتزامات طويلة الامد دون أن تعرض على الحكومة أو دون تحديد سلم أفضليات. تقرر بهذا الشأن تشكيل لجان مراقبة تتألف من وزارة المالية، الخارجية، العدل ووزارة الدفاع بحيث يتم تنفيذ أي مشروع أمني فقط بعد مصادقة هذه اللجان عليه، وبهذا ستجبر وزارة الدفاع نقل المعلومات إلى وزارة المالية من أجل زيادة المراقبة على ميزانية الدفاع.

زيادة المراقبة على تنفيذ الميزانية في المكاتب الحكومية، فقد كان تجنيد أو اعتزال قوى عاملة بالمكاتب الحكومية بمسؤولية الوزارات المختلفة ولم يكن لمحاسب وزارة المالية السيطرة الكاملة على تجنيد أو اعتزال القوى العاملة، وقد نتج عن ذلك في كثير من الاحيان تناقض بين وحدات وزارة المالية المسؤولة عن تنفيذ ميزانية الدولة وبين وحدات الوزارات الاخرى التي كانت تعين القوى العاملة بدون أن تأخذ بعين الاعتبار وجود مصادر ميزانيات، وبالتالي قد يؤدي هذا الامر إلى الخروج عن نطاق ميزانية الوزارة المحددة مسبقاً. على هذا الاساس ستأخذ وزارة المالية عل عاتقها تجنيد أو عزل قوى عاملة لجميع الوزارات والمكاتب الحكومية وسيكون محاسب وزارة المالية المسؤول الاول والاخير من هذا الامر، وذلك من أجل إنجاح عمل الوحدات المختلفة ومراقبة ميزانيات هذه الوحدات بشكل أفضل بكثير مما كان عليه حتى اليوم.

١٢. إصلاحات بسلطة البث وزيادة المنافسة القطرية بين أجهزة الراديو المختلفة

مجالا الراديو والتلفزيون موجودان تحت مسؤولية سلطة البث التابعة للقطاع العام، وكانا قد تأسسا سنة ١٩٦٥ و ١٩٦٩ بقانون سلطة البث الذي نقل الملكية على هذين المجالين إلى سلطة مستقلة، ولكنها تابعة للقطاع العام بدلاً من ملكية الحكومة عليها.

معظم الاعلانات والمصاريف المنوطة بها موجهة لشبكات الراديو التابعة لـ«صوت إسرائيل» التابع لسلطة البث العامة ما أدى إلى تجاهل محطات الراديو المنطقية وتصعيب عملهم وانعدام قدرتهم على التنافس والبث بشكل مربح. التنافس غير العادل من جهة وعدم إدخال تغييرات في سلطة البث العامة منذ تأسيسها من جهة أخرى، هما السببان الرئيسيان لإدخال إصلاحات ضمن الخطة الاقتصادية الحالية.

أضف إلى ذلك أنه مع إدخال بث الكوابل، الاقمار الصناعية وبث القناة الثانية التجارية حدثت للبث العام ضائقة مستمرة

ومتواصلة تمثلت بترك عمّال وخبراء، والانتقال إلى القناة الثانية وهبوط نسبة المشاهدة بسلطة البث العام، هبوط مستوى المضامين المبثوثة بسلطة البث العام، إدارة مادية فاشلة، الاصلاحات ستؤدي إلى فصل الراديو عن التلفزيون وزيادة المنافسة.

ثانياً: العمل من أجل النمو وزيادة الفعاليات الاقتصادية

١. خصخصة الشركات الحكومية

تتضمن ميزانية الدولة مبالغ طائلة بما يتعلق بعمل الشركات الحكومية وهذا يؤدي إلى كبر القطاع العام بشكل لامثيل له دولياً، وبالتالي يصعّب عمل القطاع الخاص بأمرين: الاول هو التنافس على عوامل الانتاج والثاني: هو زيادة عبء الضرائب المفروضة بسبب حاجة الحكومة تمويل فعّالياتها.

يجدر بالذكر أن إنجاع عمل القطاع العام يمكن تحويل المصادر للقطاع الخاص وتوسيع فعالياته وعليه فإن تحويل الشركات الحكومية إلى شركات خاصة يزيد من نجاعتها وتعرضها إلى قوى السوق والمنافسة وتحفز استقرار أسواق المال. أضف إلى ذلك أن خصخصة الشركات الحكومية تساعد في تقليل العجز بميزانية الدولة وتقليص الدين القومي.

تقليص ارتباط الحاصلين على مخصصات معيشة عن طريق دمجهم بأماكن عمل مختلفة: سوف يعاد العاطلون عن العمل تدريجياً إلى دائرة العمل، وسيتقلص ارتباطهم بمخصصات البطالة وضمان الدخل، هذا البرنامج سيتم عن طريق إقامة مراكز تشغيل مهنية في أماكن مختلفة.

مع بداية تنفيذ الخطة الاقتصادية سيبدأ العمل على بيع أسهم الشركات الحكومية بأسواق المال إلى أيدٍ خاصة وتجنيد مبلغ ٧ مليارد شيكل من جراء هذه العملية. مع الوقت سيتم خصخصة الشركات التالية: شركة الطيران «إل-عال»، شركة تكرير النفط، الصنعات الجوية، شركة الكهرباء وشركة بيزك (شركة الاتصالات).

سوف يتم بموجب القانون فرض عقوبات مادية ومدنية ضد كل شخص يعمل في هذه الشركات ويحاول منع إكمال الاجراءات اللازمة لخصخصة الشركات الحكومية.

شركة الاتصالات «بيزك» لها وضعية خاصة جداً إذ يوجد للدولة مصالح حيوية عليها المحافظة عليها عن طريق تخويل وزير المالية الاعلان عن هذه المصالح من حين لآخر لكي يكون باستطاعته خصخصة الشركة بشكل يتوافق مع هذه المصالح.

٢. زيادة الاستثمارات بالبنية التحتية

بدون شك، سيكون تحقيق أهداف الدولة بنمو اقتصادي طويل الامد ممكناً إذا تم الاستثمار بمشاريع إنتاجية بالبنية التحتية وخصوصاً بالشوارع والطرق وسكك الحديد، الانتقال إلى بنية تحتية مطورة حديثة وناجحة تمكن نقل البضائع والمسافرين من مكان لآخر بسهولة أكبر على طرق حديثة بذلك تحفّز الدولة زيادة الفعاليات الاقتصادية.

الاستثمارات بالبنية التحتية منخفضة جداً مقارنة مع الدول الاوروبية، ولهذا الامر أبعاد اجتماعية سلبية تتمثل بزيادة نسبة الحوادث وعدد القتلى بسبب هذه الحوادث.

كثافة السيارات لكل كيلومتر أكثر بكثير في إسرائيل نسبةً إلى الدول الاوروبية ولهذا فقد يعتبر البعض هذه النقطة كنقطة تخلف بما يتعلق بنسبة الاستثمارات بالشوارع والطرق والسكك الحديدية من مجمل الناتج القومي.

الخطة الاقتصادية وضعت أسساً تقضي بزيادة الاستثمارات بالبنية التحتية بمبلغ ٤,٣ مليار شيكل منها مبلغ ٢ مليار شيكل للاستثمار بالطرق الرئيسية بين المدن ومبلغ ٨ مليار شيكل للاستثمار بالطرق الداخلية بالمدن. اما الاستثمار بالسكك الحديدية فيشمل مبلغ ٦ مليار شيكل، وبالتالي سيتم فصل سلطة قطارات إسرائيل عن سلطة الموانىء والقطارات العامة وتفعيل شركة قطارات إسرائيل بشكل مستقل. في هذا الصدد سيتم تجنيد أموال من مستثمرين خارجيين لكي يتسنى تطوير خطوط سكة حديد إضافية.

٣. مركزة الارشاد المهني

في السنوات الاخيرة ازداد بشكل ملحوظ عدد الحاصلين على مخصصات البطالة وضمان الدخل في التأمين الوطني إذ بلغ عددهم مع نهاية ٢٠٠٣ ما يقارب ٣٠٠ ألف شخص. هذه الفئة تتميز بمعدل أعمار منخفض ومعدل تعليم قد لا يصل إلى ١٢ سنة تعليمية. هؤلاء الحاصلون على هذه المخصصات من التأمين الوطني تنقصهم مهارات مهنية خصوصاً في فرعي البناء والبنية التحتية وعليه فقد تقرر دمج هؤلاء الاسرائيليين في برامج الارشاد المهني وبالذات في فروع البناء والبنية التحتية، والعمل بالتعاون مع اتحاد المقاولين والاشتراك بتمويل هذه البرامج

تظاهرات واسعة لقطاعات متضررة كثيرة شهدتها إسرائيل.

الارشادية الهادفة إلى زيادة المهارات المهنية لدى الحاصين على مخصصات البطالة وضمان الدخل من الذين لم تبلغ أعمارهم ٣٥ عاماً ولم يكملوا ١٢ سنة تعليمية. تم تصحيح قانون التأمين الوطني بحيث يعطي كل شخص يستحق هذه المخصصات بشرط أن يشترك بهذا الارشاد المهني، وكل ذلك يتوافق مع الهدف القاضي بإبعاد العمّال الاجانب وتعبئة أماكن العمل الشاغرة بإسرائيليين تدربوا مهنياً في مراكز الارشاد المهني.

بالاضافة لذلك سوف تنقل مراكز الارشاد المهني إلى أيدي وإدارة خاصة تبادر إلى تجديد مستمر بخطط الارشاد المهني وتطبيق مجالات أخرى يتم إرشاد العمّال إلى تنفيذها.

٤. إدخال إصلاحات بسوق العمل الاسرائيلي

يشمل هذا البند ثلاثة مواضيع رئيسية: تقليص تشغيل العمّال الاجانب، تقليص ارتباط الحاصلين على مخصصات معيشة عن طريق دمجهم بأماكن مختلفة ودمج المتعلمين بالمدارس الدينية بأسواق العمل.

الوضع الاول الا وهو تقليص تشغيل العمّال الاجانب سبّب قلقاً متزايداً لمخططي الاقتصاد الاسرائيلي على مرّ السنين ولم تنجح محاولات الحكومة المختلفة بمعالجته بالشكل الصحيح. ففي إسرائيل يعمل قرابة ٣٠٠ ألف عامل أجنبي بشكل غير قانوني وسبب ذلك كان وقف عمل الكثير من الفلسطينيين في إسرائيل. أحداث الانتفاضة سببت في أن يبدأ الكثير من المشغلين الاستغناء عن خدمات العمّال الفلسطينيين واستبدالهم بعمال أجانب أحضروا إلى إسرائيل بصورة غير قانونية (من تايلاند، الصين، رومانيا وغيرها). الخطة الاقتصادية الجديدة وضعت تقييدات عديدة على تشغيل هؤلاء العمّال واتخذت إجراءات صارمة تتمثل بما يلي: إجبار المشغلين الذين يشغّلون عمالاً أجانب قانونياً بدفع رسوم خاصة لخزينة الدولة بقيمة ١٥٪ من دخل العامل الاجنبي، إخراج ١٠٠ ألف عامل سنوياً لمدة ٣ سنوات وطردهم بسبب بقائهم غير القانوني في إسرائيل وتقديم كل مشغل يشغل عاملاً أجنبياً بصورة غير شرعية للمحاكمة وفرض غرامات باهظة بمبلغ عشرة الاف شيكل عن كل عامل وتقديم المشغل إلى المحاكمة مع إمكانية السجن الفعلي. ستقام مراكز خاصة لتركيز العمّال الاجانب الذين سيتم طردهم إلى بلادهم وسيبدأ العمل على دمج الاسرائيليين ليحلوا مكان العمّال المطرودين.

الموضوع الثاني: هو تقليص ارتباط الحاصلين على مخصصات معيشة عن طريق دمجهم بأماكن عمل مختلفة: سوف يعاد العاطلون عن العمل تدريجياً إلى دائرة العمل، وسيتقلص ارتباطهم بمخصصات البطالة وضمان الدخل، هذا البرنامج سيتم عن طريق إقامة مراكز تشغيل مهنية في أماكن مختلفة.

الاصلاحات الضرائبية المنتهجة تمت بصلة لمجالات أخرى منها:
تقليص الامتيازات الضرائبية المعطاة لبعض البلدان قد تصل إلى ١,٥ مليار شيكل، إلغاء قوانين تمنح تخفيضاً بدفع الضريبة للقاطنين في مناطق معينة، فرض الضرائب على كسب الجوائز بالقرعة بنسبة ٢٥٪ وإعطاء تخفيضات ضريبية لبعض المستثمرين الاسرائيليين في الشركات التعاونية. إلغاء الامتيازات الضريبية لعاقين حصلوا بشكل مؤقت على نسبة إعاقة من قبل التأمين الوطني وإلغاء الاعفاءات الضريبية غير المباشرة لمواطنيين عائدين (كل شخص يقطن خارج البلاد فترة معينة كان يحق له شراء أثاث وبضائع معفية من ضريبة القيمة المضافة عند عودته إلى البلاد، هذا الامر سيتم إلغاؤه تماماً) وإلغاء التخفيضات الضريبية الممنوحة للقادمين الجدد اعتباراً من سنة ٢٠٠٤ وغيره.

الموضوع الثالث: دمج المتعلمين في المدارس الدينية بأسواق العمل، الوضع الحالي في إسرائيل يسمح لطلاب المدارس الدينية بالحصول على دعم وامتيازات تزداد عند وجود الطالب الديني في مدرسته فترة أطول، وبذلك تصعب عليه إيجاد عمل منظم بأجر ما، يشكل بديلاً لهذا الدعم المذكور، هؤلاء المتعلمون في المدارس الدينية يتمتعون بامتيازات تعفيهم من خدمة الجيش والتعلم بأجهزة تعليم مختلفة كلياً عن أجهزة التعليم العادية. هذه الهبات والمساعدات هي قسم من ميزانية الدولة، وأثقلت في كثير من الاحيان على كاهل الدولة. أحد الافكار المستحسنة للخطة الاقتصادية تهدف إلى تقليل الدفعات المنقولة إلى طلاب المدارس الدينية وفرض التجنيد الالزامي لهؤلاء الطلاب وتخفيض ميزانية وزارة الاديان إلى النصف ودمج الطلاب بأسواق العمل ومنعهم بشكل تدريجي من الاعتماد على الهبات والمساعدات المعطاة لهم اليوم بموجب القانون من وزارة الاديان.

٥. مساواة مخصصات الاولاد

مخصصات الاولاد تمنح حسب قانون التأمين الوطني، فالولد الاول يخوّل والديه بالحصول على مبلغ ١٥٠ شيكلاً تقريباً وهذه المخصصات تزداد كلما ازداد عدد الاولاد في العائلة، فالولد الخامس وما فوق يخوّل والديه بالحصول على مخصصات تساوي خمسة أضعاف المخصصات على الولد الاول.

بعض فئات المجتمع المتميزة بكثرة الاولاد مثل اليهود المتدينين والعرب (خاصة البدو) اعتمدوا على مخصصات الاولاد ومخصصات التأمين الاخرى ولم يندمجوا بأسواق العمل المختلفة، وهذا الامر بالاحرى يفسر (أو على الاقل هو أحد الاسباب) حقيقة كون نسبة الاشتراك بالعمل تقارب ٥٣٪ وهبوط هذه النسبة عند الرجال من ٦٤٪ إلى ٥٩٪ ونسبة اشتراك الافراد بأعمار ٢٥-٥٥ سنة هي ٨٤٪ بينما تصل هذه النسبة في دول OECD (منظمة التطوير والتعاون الاقتصادي) إلى ٩٣٪ في نفس مجال الاعمار.

القرار المتعلق بمخصصات الاولاد يعمل على مساواة مخصصات الاولاد المدفوعة على كل ولد لتساوي الدفعة عن الولد الاول بدون الاخذ بعين الاعتبار رقم الولد في العائلة، إضافة إلى إلغاء مخصصات الاولاد من الولد السادس فما فوق.

٦. إصلاحات في مجال الكهرباء

تعمل شركة الكهرباء كشركة احتكارية بجميع المجالات، فهي الوحيدة المسؤولة عن إنتاج الكهرباء، إيصاله، توزيعه وتزويده. المصادقة المعطاة لشركة الكهرباء من قبل الحكومة للعمل كشركة احتكارية سينتهي في سنة ٢٠٠٦، وقد تبين أن هذا الانتاج والتوزيع التركيزي سيؤثر على الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد.

الحكومة تهدف إلى خلق أجواء من المنافسة لصالح المستهلكين كما هو متبّع بمعظم دول العالم، وذلك عن طريق السماح لشركات أخرى تنتج الكهرباء توصله وتوزعه، ويدور الحديث عن ثلاث أو أربع شركات منتجة وحوالي خمس شركات موزعة.

خصخصة شركة الكهرباء هي المرحلة الاولى للبدء في هذه الاصلاحات وإدخال مستثمرين إضافيين من أجل تجنيد أموال جديدة بهذا المجال، مما يساعد على تقوية الاستقرار المالي وتحسين مبنى رأسمال الشركة. في المرحلة الثانية سوف يتم إعطاء ترخيص لشركات تنتج كل واحدة منها ٣٠٪ من مجمل الانتاج كحد أعلى، وإعطاء ترخيص لشركات توزع كل واحدة منها ٢٠٪ من مجمل التوزيع كحد أعلى. تقام شركة إيصال واحدة تشتري الكهرباء من الشركات المنتجة وتبيعه للشركات الموزعة. شركة الايصال ستكون

حلقة وصل بين الشركات المنتجة والموزعة لفترة محدودة فقط، حيث سيتم بيع الكهرباء عن طريق الشركات المنتجة للشركات الموزعة بدون تدخل شركة الايصال.

٧. فتح سوق الاتصالات المحلية للمنافسة

شركة الاتصالات الحكومية «بيزك» هي أيضاً شركة محتكرة بمجال الاتصالات المحلية، وتعمل الحكومة على خصخصتها منذ سنة ١٩٩٩، الاتصالات الدولية فتحت للمنافسة سنة ١٩٩٧ وأدى ذلك إلى توسيع وتنويع الخدمات المعطاة للجمهور، وانخفاض الاسعار للمستهلكين.

السبب الرئيسي في عدم اتخاذ أية خطوات تسرع في خصخصة شركة الاتصالات، هو أن الدولة والحكومة لها مصالح وبالاساس مصالح أمنية تتعلق بأجهزة الاستخبارات «الموساد» و «الشاباك».

فتح المنافسة بشكل فوري لخدمات البنية التحتية والاتصالات بدون مناطق طلب محددة وتحويل الشركة المحتكرة إلى شركة خاصة وإعطاء ترخيص لشركات إضافية تعمل بمجال الاتصال المحلي لكي يتسنى للجمهور الحصول على تنوع بالخدمات والتمتع بانخفاض أسعار الاستهلاك. كل هذه الامور متفق عليها ضمن الخطة الاقتصادية الجديدة، ولكن التنفيذ يتأخر بسبب مصالح الدولة الامنية كما ذكر سابقاً.

٨. إصلاحات وتغييرات بجهاز الضرائب

ضرائب الدخل المفروضة على الافراد اليوم تصل بدرجتها العليا إلى ٦٠٪ (ويشمل ذلك دفعات التأمين الوطني والتأمين الصحي)، وهذه النسبة هي من أعلى النسب على المستوى العالمي.

كل الدلائل تشير إلى أن تخفيض نسبة الضرائب بدرجاتها المختلفة سيكون محفزّاً قوياً لدى الافراد لزيادة الفعاليات الانتاجية والعمل وعليه سيبدأ مع بداية سنة ٢٠٠٥ العمل بنظام ضريبي جديد تخفض فيه النسبة القصوى للضريبة إلى ٤٨٪ (يشمل دفعات التأمين الوطني والتأمين الصحي) سيتم أيضاً إرجاع الحد الاقصى لجباية رسوم التأمين الوطني والتأمين الصحي، ففي سنة ٢٠٠٢ تقرر إلغاء الحد الاقصى لجباية رسوم التأمين الوطني وكان كل شخص يتقاضى فوق ٣٥,٠٠٠ شيكل لا يدفع الرسوم المستحقة قبل ٢٠٠٢ (على كل شيكل فوق ٣٥,٠٠٠ شيكل). في سنة ٢٠٠٢ بدأ نظام جديد يجبر كل شخص على دفع رسوم التأمين على كل مبلغ يتقاضاه بدون اعتبار لحد أقصى.

الخطة الاقتصادية الجديدة تعيد الحد الاقصى لدفع رسوم التأمين الوطني على أجر أقصاه ٣٥,٠٠٠ شيكل.

الاصلاحات الضرائبية المنتهجة تمت بصلة لمجالات أخرى منها:

تقليص الامتيازات الضرائبية المعطاة لبعض البلدان قد تصل إلى ١,٥ مليار شيكل، إلغاء قوانين تمنح تخفيضاً بدفع الضريبة للقاطنين في مناطق معينة، فرض الضرائب على كسب الجوائز بالقرعة بنسبة ٢٥٪ وإعطاء تخفيضات ضريبية لبعض المستثمرين الاسرائيليين في الشركات التعاونية. إلغاء الامتيازات الضريبية لمعاقين حصلوا بشكل مؤقت على نسبة إعاقة من قبل التأمين الوطني وإلغاء الاعفاءات الضريبية غير المباشرة لمواطنيين عائدين (كل شخص يقطن خارج البلاد فترة معينة كان يحق له شراء أثاث وبضائع معفية من ضريبة القيمة المضافة عند عودته إلى البلاد، هذا الامر سيتم إلغاؤه تماماً) وإلغاء التخفيضات الضريبية الممنوحة للقادمين الجدد اعتباراً من سنة ٢٠٠٤ وغيره.

٩. تغييرات بمبنى الميزانية وتغييرات بنيوية أخرى

-أ. إلغاء قسم الاستيطان المسؤول عن تحضير البنية التحتية بالقرى وتنفيذ استثمارات بفرع الزراعة، فعاليات تسويق لدفع السياحة والاشتراك بالبحث والتطوير الزراعي. ستوزع هذه الصلاحيات على وزارات أخرى منها: وزارة الاسكان، وزارة العمل والرفاه، وزارة الزراعة، وزارة السياحة وغيرها. إلغاء هذا القسم سيوفر على الدولة مبلغ ٥٠ مليون شيكل.

-ب. تخفيض مبلغ ٢٠ مليون شيكل من ميزانية مجالس انتاج الخضار والفواكه ونباتات الزينة وفرع الدواجن وتوحيد هذه المجالس تحت سلطة واحدة تشترك الحكومة بميزانية بنسبة أقل مما كان عليه حتى اليوم، بالاضافة إلى نقل بعض صلاحيات المجلس الموحد إلى وزارة الزراعة بشكل تدريجي.

-ج. إيقاف إشتراك الدولة بميزانية سلطة البث بمبلغ ١١ مليون شيكل.

-د. المواصلات العامة: مساعدات ودعم الدولة للمواصلات العامة

يصل إلى ١,٥ مليارد شيكل وستعمل الحكومة على تقليل هذا الدعم مما يساهم في تقليص العجز الحكومي بمجمله، ولهذا فقد تقرر رفع أجور السفر بالمواصلات العامة بنسبة ٥٪ وإلغاء التخفيضات المعطاة للجنود والخادمين بأجهزة الامن والشرطة وتقليل الدعم الحكومي من ميزانية الدولة بمبلغ ٣٠٠ مليون شيكل وإلزام شركة الباصات «أيجد» و «دان» تقليص تزودهم بالباصات الجديدة منذ بداية ٢٠٠٤ وتقليل مبلغ ١٠٠ مليون شيكل من الدعم المعطى لهذه الشركات من أجل تزويدها بالباصات.

-ه. السلطة الوطنية للسلامة على الطرق: تخفيض مبلغ ٤٠ مليون شيكل من ميزانية السلطة الوطنية للسلامة على الطرق ونقل بعض فعاليات هذه السلطة إلى وزارات أخرى تهتم بتزويد الخدمات المزودة اليوم عن طريق السلطة.

١٠. إصلاحات بجهاز الصحة

-أ. تقليل مصاريف أجهزة الصحة: تقليل عدد الاسرة بأقسام المستشفيات غير المليئة ونقلها إلى أقسام مكتظة أكثر، إغلاق بعض الاقسام لكي يتسنى توفير مبلغ ٢٣ مليون شيكل، تقليل شراء خدمات صحية من صناديق المرضى، تجميد تعيين مدراء أقسام مهنية في المستشفيات الحكومية حتى سنة ٢٠٠٦ والتقليل من عدد الاجهزة الطبية الخاصة مثل MRI و PTE، تقليل مبلغ ٥ مليون شيكل من ميزانية التطوير التابعة لوزارة الصحة.

-ب. نقل مستشفيات الشيوخ العجز الحكومية إلى أيد خاصة: الحديث عن ٥ مستشفيات لو نقلت إلى أيدي خاصة ستستمر بتزويد الخدمات الصحية بشكل أفضل وبأسعار أقل من أسعار الخدمات بالمستشفيات الحكومية، وتقليل مبلغ ٣٥ مليون شيكل من ميزانية هذه المستشفيات.

-ج. إنجاع إعطاء الخدمات الصحية على ايدي صناديق المرضى: إعطاء صناديق المرضى المختلفة الحق بتزويد خدمات صحية وقائية وخدمات لصحة الام والطفل ونقلها من مسؤولية وزارة الصحة إلى مسؤولية صناديق المرضى الخاصة وتقليل مبلغ ٤٠ مليون شيكل من وزارة الصحة الموجهة لهذه الخدمات وتشغيل القوى العاملة والبنية التحتية الطبية عن طريق صناديق المرضى وبمراقبة وزارة الصحة.

-د. إلغاء الاعفاء من رسوم التأمين الصحي لربات البيوت: على ربات البيوت اللواتي لا يعملن أن يدفعن رسوم التأمين الصحي بمبلغ الحد الادنى المقرر حسب القانون وسيشمل هذا الامر ٥٤٠,٠٠٠ ربة بيت تحصل على خدمات صحية ولم تشترك بدفع رسوم التأمين الصحي.

١١. إصلاحات في أمور الدين

تشكل المجالس الدينية عبئاً كبيراً على كاهل الدولة، فهي تزود خدمات دينية وفعالياتها ممولة عن طريق ميزانية الدولة. هذه الخدمات الدينية تعطى لسكان يقطنون ضمن حدود السلطات المحلية المختلفة وقد تكون هذه الخدمات جزءاً لا يتجزأ من الخدمات البلدية المعطاة لسكان السلطة المحلية. كل هذه الامور أدت إلى التفكير بإلغاء المجالس الدينية بشكل تدريجي وضم خدماتها للسلطات المحلية، تقليل مبلغ ٨٠ مليون شيكل من ميزانية وزارة الاديان وتقليل مبلغ ٥٨ مليون شيكل من مصاريف الاجور والمعاشات لرؤساء المجالس الدينية.

من ناحية أخرى هناك العديد من المدارس التوراتية تحصل على دعم حكومي بمبالغ طائلة ولم تكن أية معايير للحصول على هذه المساعدات بشكل منتظم، فكل مدرسة كهذه ولا يهم عدد طلابها، كانت تحصل على دعم حكومي، وقد حصل أيضاً عدد كبير من المتدينين غير الاسرائيليين على دعم كبير جداً. الخطة الاقتصادية حددت معايير من أجل الحصول على دعم كهذا: إعطاء الدعم لمدارس يتعلم فيها ١٠٠ طالب على الاقل، إعطاء دعم لمؤسسات تضم مواطنين إسرائيليين فقط، تقليل مبلغ ٨٠ مليون شيكل من مساعدات الحكومة لأنظمة التعليم التوراتية، التقليل من عدد المدارس الدينية وتحديد تأسيس مدارس دينية يتوافق مع ازدياد عدد الطلاب، إلغاء المنح المعطاة لمواطنين غير إسرائيليين حصلوا على مبالغ تقدر بـ ١٠٣ مليون شيكل.

١٢. إلغاء عمل صندوق التسويق المسؤول عن توجيه الاعلان لبضائع مصدّرة، وتوفير مبلغ ١٧٧ مليون شيكل، كانت الحكومة تدفعه سنوياً لتمويل فعاليات الصندوق. هذا المبلغ يشكل ٠,١١٪ من حجم الصادرات الاسرائيلية والهدف وراء هذه الخطوة تمكين البضائع من التنافس حسب قوى السوق وعدم تدخل الحكومة في

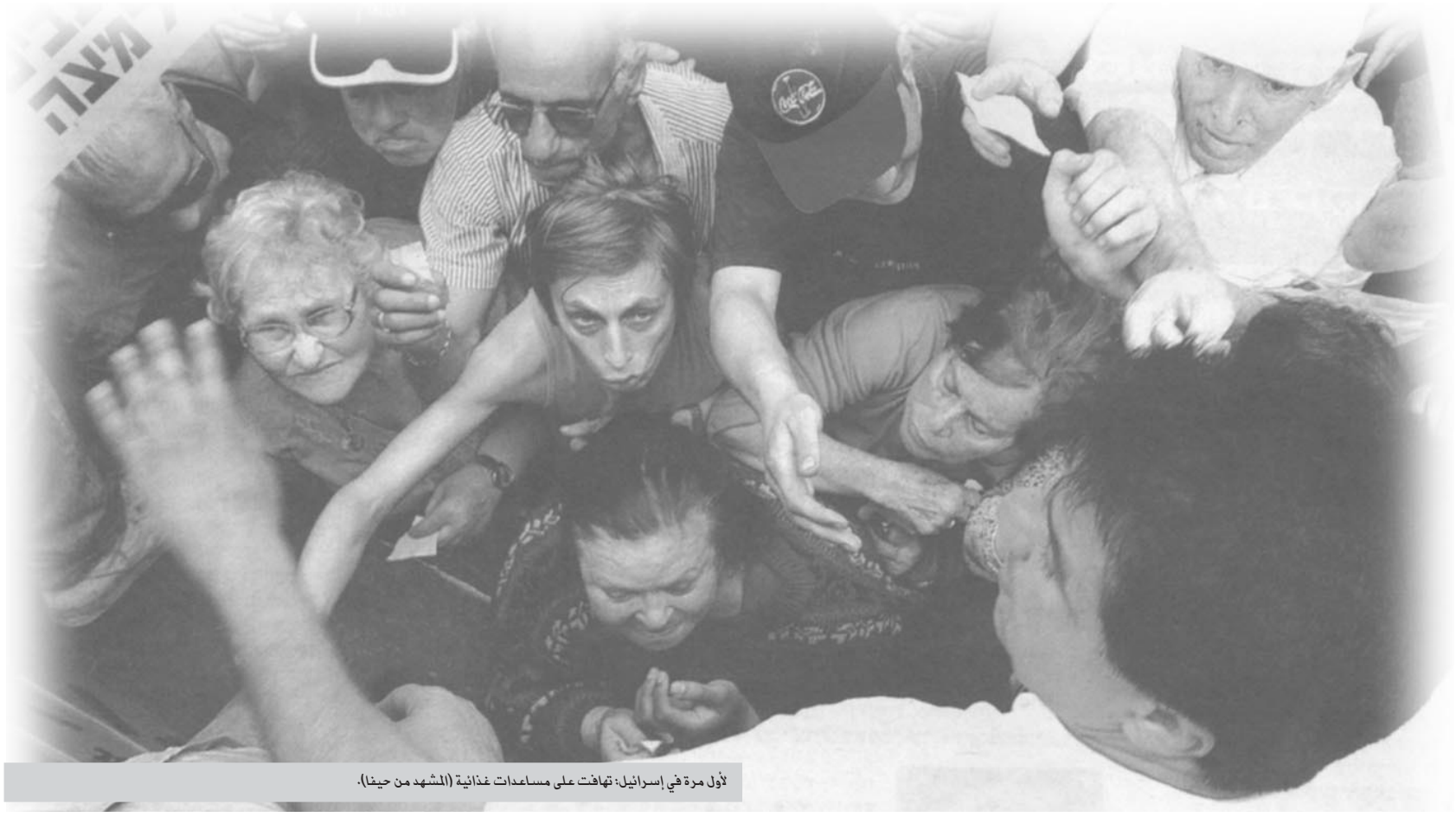

لأول مرة في إسرائيل: تهافت على مساعدات غذائية (المشهد من حيفا).

هذا المجال.

١٣. أمور أخرى

أ- تقليل مبلغ ٢٠ مليون شيكل من ميزانية تطوير مناطق صناعية.

ب- تقليل وإنجا ع توزيع هبات التوازن للسلطات المحلية بمبلغ ٤٠٠ مليون شيكل.

ج- تقليل تمويل الاحزاب في الكنيست بمبلغ ١٧٠ مليون شيكل وهذا يشمل تخفيضاً لميزانية الانتخابات.

د- إلغاء ميزانيات التطوير للسلطات المحلية بمبلغ ٢٠٠ مليون شيكل.

هـ- تحويل السجون إلى أيدٍ خاصة.

و- تقليل ميزانيات الوزارات المختلفة بشكل موحد وحسب التفصيل الاتي:

* تقليص ميزانية الكنيست ومكتب مراقب الدولة بمبلغ ٤٠ مليون شيكل.

* تقليص عدد المبعوثين إلى الخارج بنسبة ١٠٪ (٣٤ مليون شيكل) من وزارات الخارجية، الامن ووزارة التجارة والصناعة.

* تقليص نسبة ١٪ من ميزانية الوزارات المختلفة بدون استثناء وذلك لايشمل تقليصات أخرى أقرت ضمن بنود أخرى.

تقييم الخطة الاقتصادية

من تحليل الخطة الاقتصادية للحكومة يتبين أنه حتى لو نفذت الخطة الاقتصادية بأكملها وفق ما أقرته الكنيست وعلى أساس الاتفاقيات مع الهستدروت فإن عجز الحكومة سيصل حسب التوقعات إلى ٦٪ من الناتج القومي في سنة ٢٠٠٤، ومن المتوقع أيضاً عدم هبوط سريع بنسبة العجز حتى لو حصل إنعاش جذري بفعاليات الاقتصاد والناتج القومي بمعدل ٤٪ بكل واحدة من السنوات ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٨.

في سنة ٢٠٠٥ يتوقع أن ينزل العجز إلى ٤,٥٪ وإلى ٢,٥٪ بسنة ٢٠٠٨ (الحكومة كانت قد وضعت أهدافاً تحدد نسبة العجز إلى ١٪ بسنة ٢٠٠٨). هذا الامر معناه أنه حتى لو نفذت الخطة بأكملها فإن أهداف الحكومة غير ممكنة بإطار هذه الخطة.

في حال عدم تنفيذ الخطة بأكملها سيصل العجز إلى ٧٪ من الناتج القومي.

هذه الخطة ستلحق أضراراً ببعض الفئات مثل الشيوخ، النساء، المعاقين، الاولاد، المرضيبأمراض مزمنة وغيرهم.